الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-02

النصر
يومية إخبارية وطنية

الأفلان يضبط ترتيبات ومواعيد التحضير للمحليات

فتح باب الترشح بين الفاتح والعشرين سبتمبر

ضبط حزب جبهة التحرير الوطني الترتيبات الخاصة ومراحل عملية التحضير للانتخابات المحلية القادمة والتي ستنطلق يوم الفاتح سبتمبر الجاري على مستوى القسمات وتنتهي يوم 30 من نفس الشهر بالانتقاء النهائي للمترشحين على المستوى المركزي، وأكد الحزب العمل بكل جهده من أجل الحفاظ على الريادة في الساحة السياسية الوطنية خلال الانتخابات المحلية.

أصدر الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أبو الفضل بعجي أمس تعليمة خاصة بانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية حدد فيها مختلف الترتيبات والمراحل المتعلقة بهذه العملية بداية من تشكيل اللجنة البلدية للترشيحات على مستوى القسمات إلى اللجنة الولائية فاللجنة الوطنية على المستوى المركزي.

وحددت التعليمة بهذا الخصوص تاريخ الفاتح سبتمبر الجاري كموعد للشروع في جمع التوقيعات واستقبال وجمع ملفات الراغبين في الترشح على مستوى القسمات، وتدوم هذه العملية إلى غاية العاشر من الشهر، أما المرحلة الثانية فهي استقبال ودراسة ملفات الترشح على مستوى اللجنة الولائية والتي ستنطلق في 11 من سبتمبر وتدوم إلى غاية 20 من نفس الشهر.

وتودع جميع الملفات على مستوى الأمانة العامة للحزب يوم 21 سبتمبر مقابل وصل استلام، على أن تنطلق عملية التثبيت والانتقاء النهائي للمترشحين على المستوى المركزي بداية من نفس التاريخ وإلى غاية 30 من نفس الشهر، ثم يفتح بعدها المجال لمرحلة إيداع الترشيحات على مستوى مندوبيات السلطة المستقلة للانتخابات في كل ولاية.

وحرصت قيادة الحزب العتيد في ذات التعليمة على تذكير جميع مناضلي الحزب خاصة الراغبين منهم في الترشح بآليات التثبيت و معايير الانتقاء وشروط الترشح، كما ينص على ذلك القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب، وجمع التوقيعات المطلوبة للعملية كما يشترط في ذلك القانون الساري المفعول، وحددت التعليمة كذلك طرق الطعن على درجتين لكل مترشح رفض ملفه أولا على مستوى اللجنة الولائية ثم على مستوى اللجنة الوطنية، و بينت التعليمة أيضا طريقة تشكيل أعضاء اللجان البلدية والولائية للترشيحات وطريقة عملهما، وأيضا أعضاء اللجنة الوطنية التي تتكون من الأمين العام وأعضاء المكتب السياسي فقط، والتي تعود إليها الكلمة النهائية.

ويرغب الحزب كما هو مبين في ذات التعليمة في الحفاظ على الصدارة في الساحة السياسية خلال الانتخابات المحلية المقبلة كما كانت الحال خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، وأكد أن الاستحقاق المقبل يفرض اعتماد آليات تبرز أحسن الكفاءات من المناضلين والمناضلات من ذوي السمعة الشعبية والمصداقية بما يمكن الحزب من الاحتفاظ بالمرتبة الريادية في المجالس المحلية المنتخبة.

إلياس -ب

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

ثمّن رفع عقوبة تجريم فعل التسيير.. "الأرندي":

المحليات المقبلة محطة أخرى لاستكمال البناء المؤسساتي

جدد التجمع الوطني الديموقراطي تأكيده على انخراط الحزب في العملية السياسية باعتبارها محطة اخرى لاستكمال البناء المؤسساتي، وترسيخ التمثيل الشعبي في المجالس البلدية والولائية المنتخبة، مجددا استعداد الحزب للمساهمة في كل الاقتراحات التي من شأنها أخلقة العمل السياسي ورص الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية.

م-ي

واعتبر الأرندي في بيان له اجتماع مكتبه الوطني أول أمس، "الانتخابات المحلية المقبلة، محطة أخرى لاستكمال البناء المؤسساتي وترسيخ التمثيل الشعبي في المجالس البلدية القادمة المزمع تنظيمها في 27 نوفمبر المقبل، انخراطه في هذه العملية السياسية، مجددا استعداده للمساهمة في كل الاقتراحات "التي من شأنها أخلقة العمل السياسي ورص الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية وحماية النسيج الاجتماعي للامة الجزائرية".

كما ثمّن المكتب الوطني قرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، رفع عقوبة تجريم فعل التسيير "وهو ما سيسمح بتحسين مناخ الاستثمار والدفع بعجلة التنمية المحلية"، مشيرا إلى أن هذا القرار يؤكد "الإرادة السياسية في تحقيق الانعاش الاقتصادي المطلوب عبر رفع كل القيود التي يمكن أن تؤدي إلى كبح الاقتصاد الوطني وعرقلة التنمية المستدامة" وتحسبا للدخول الاجتماعي والاقتصادي المقبل، حث المكتب الوطني للأرندي الحكومة على بذل المزيد من المساعي لمعالجة انشغالات المواطنين والإنصات إليهم عبر الاستمرار في فتح قنوات الحوار مع كل الشركاء.

وحيا المكتب الوطني للأرندي، تعامل السلطات الأمنية والقضائية مع قضايا المطلوبين للعدالة في جرائم تتعلق بالأمن العام والتآمر على الدولة وإثارة الفتنة من قبل هاربين بالخارج، داعيا كل الجزائريين إلى المزيد من التكاتف الاجتماعي واليقظة لنسف مخططات التآمر على البلاد وإلحاق الأذى بالأمة.

الشعب

على مستوى اللجان البلدية

السلطة المستقلة تدعو للتسجيل في القوائم الانتخابية

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها أمس، المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لاسيما البالغين من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع (27 نوفمبر 2021)، إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم.

تنهي السلطة إلى علم المواطنات والمواطنين أن «فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تفتتح من يوم 5 سبتمبر 2021 إلى غاية يوم 15 سبتمبر 2021، وهذا تبعا لإمضاء المرسوم الرئاسي المحدد لتاريخ استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 27 نوفمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية».

وأشار ذات المصدر إلى أنه يتعين على «الناخبات والناخبين الذين غيروا مقر إقامتهم أن يتقربوا من اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مقر الإقامة الجديدة من أجل إعادة تسجيلهم، ويجب أن يرفق طلب التسجيل بوثيقة تثبت هوية المعني وأخرى تثبت إقامته».

وأوضحت السلطة أن مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية «تبقى مفتوحة كل أيام الأسبوع من الساعة التاسعة (9) صباحا إلى غاية الرابعة ونصف (16:30) مساء ما عدا يوم الجمعة».

وبالنسبة للمواطنات والمواطنين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية، أشار البيان إلى أنه «يمكنهم أن يطلبوا تسجيلهم في القائمة الانتخابية لإحدى البلديات الاتية: بلدية مسقط رأس المعني، بلدية آخر موطن للمعني، بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني، وذلك طبقا لأحكام المادة 57 من الأمر 24-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات».

الشروق

الحدث

الخميس 02 سبتمبر 2021 الموافق 24 محرم 1443 العدد 6884

الشروق 3

الأحزاب تنتقي مرشحيها للنجاة من مقصلة المادة 184

هـؤلاء ممنوعـون مـن الترشّـح لرئاسـة البلديـات والمجالـس الولائيـة!

■ أصحاب المتابعات القضائية والتهرب الضريبي والفساد ساقطون بقوة القانون

لجأت الأحزاب السياسية الناشطة في البلاد، والراغبة في دخول الاستحقاقات المقبلة، إلى وضع شروط صارمة لانتقاء مرشحيها حتى تضمن عدم تكرار سيناريو التشريعيات الماضية، عبر رفض ملفات أصحاب المتابعات القضائية والمتورطين في قضايا التهرب الجبائي والقروض البنكية وأصحاب شبهة الفساد، لضمان عدم إقصائهم في آخر لحظة عبر مقصلة المادة 184 من قانون الانتخابات، والتي عرفت في التشريعيات بالمادة 200.

أسماء بهلولي

بمجرد إعلان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، حتى سارعت الأحزاب السياسية المعنية بهذا الاستحقاق السياسي لتعلن جاهزيتها لخوض غمار الانتخابات المقبلة، عبر التحضير المبكر لهذا الحدث خاصة فيما يتعلق بملف الترشيحات الذي أثار جدلا خلال التشريعيات الماضية، بعد أن أطيح بعدد كبير من المترشحين بسبب صلتهم بالمال الفساد.

وكي لا تكرر الحادثة، أعلن حزب جبهة التحرير الوطني في مذكرة موجهة لأمناء محافظات الحزب ورؤساء المجالس الانتقالية عن إسقاط كل شخص يريد الترشح للمحليات المقبلة، وتكون له صلة مباشرة بالفساد أو متورط في التهرب الضريبي.

وحسب المذكرة التي وقعها الأمين العام للحزب، أبو الفضل بعجي، فإن الراغبين في الترشح عليهم احترام المعايير والشروط المحددة قانونا كي يكونوا ضمن قوائم الأفلان، كما ربط بعجي هذه الترشيحات بالتزامات وتعهدات تضع المترشح أمام حتمية الالتزام بتنفيذ توجيهات وتعليمات الحزب تجاه كل النصوص والبرامج، والالتزام باللوائح التنظيمية الصادرة عن قيادة الحزب.

وجاء في نص المذكرة "أن معايير انتقاء المترشحين تستند إلى الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للحزب، وكذا المقاييس والمعايير المحددة على غرار الكفاءة، التجربة، وحسن السمعة، وكذا السعي إلى إقناع المواطنين ذوي الكفاءة والثقافة الواسعة والسمعة الشعبية للانخراط في الحزب والترشح لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية".

وشددت على "الشروط المنصوص عليها قانونيا من أجل الترشح لانتخابات المجالس الشعبية المحلية، لاسيما ألا يكون محكوما نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح غير العمدية، وكذا السلوك المضاد لمصالح الوطن أثناء الثورة التحريرية".

ويشترط الأفلان إثبات الوضعية تجاه الإدارة الضريبية، وألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية.

وحسب نفس المذكرة، فإنه يمكن للراغبين في الترشح الشروع بداية من اليوم في عملية جمع التوقيعات إلى غاية 10 من الشهر الجاري، على أن يشرع في دراسة ملفات الترشيحات بداية من 11 سبتمبر، فيما يكون التثبيت وانتقاء النهائي للمترشحين على مستوى القيادة المركزية بداية من 21 سبتمبر إلى غاية نهاية الشهر.

من جانبه، أكد القيادي في حركة مجتمع السلم، أحمد صادوق، على أن حزبه انتهى من تحديد لائحة خاصة، من أجل ضبط عملية الترشح في المحليات المقبلة، مشددا على ضرورة أن يكون المترشح للانتخابات المقبلة من أصحاب الكفاءات والمستوى التعليمي، إضافة إلى شرط النزاهة والابتعاد عن شبهة الفساد.

وأشار صادوق في تصريح لـ"الشروق" أن حمس كانت ضحية المادة 200 من قانون الانتخابات في التشريعيات الماضية، بسبب إقصاء العديد من الإطارات النزيهة – يقول- وهو نفس ما يؤكده القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي، العربي صافي، الذي قال إن الارندي كان أول حزب سياسي يشرع في التحضير المبكر للانتخابات المحليات عبر تشكيل لجان ولائية تتكفل بهذه المهمة، مضيفا أن قضية التشريحات بالنسبة للحزب هي مقدسة خاصة أن الحزب- حسبه – يشترط النزاهة والكفاءة والسمعة الحسنة لدى مرشحيهم إضافة إلى الابتعاد عن أي شبهة للفساد.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الخميس 2 سبتمبر 2021 م
الموافق لـ 24 محرم 1443 هـ

بعد استدعاء الناخبين للمحليات.. المستجدات الوطنية تلقي بظلالها على خيارات الطبقة السياسية

المقاطعون.. "العودة" إلى الصندوق واردة

على بعد أقل من ثلاثة أشهر من المحليات، لم يكتمل بعد الفرز الحزبي، بين من يقاطع الاستحقاق رفضا للمسار الدستوري، ومن ينخرط فيه انطلاقا من مشاركاته في الانتخابات الماضية، ومن طموحه في الفوز بعضوية المجالس الشعبية والبلدية.

م.الفاتح عثماني

ص.ج.م
يوسف أوشيش

ص.ا. حمزة كالي
محسن بلعباس

ص.ا. حمزة كالي
لويزة حنون

● من المرتقب أن تشارك في الانتخابات المقبلة كل التشكيلات السياسية التي سبق لها أن شاركت في رئاسيات 2019 والاستفتاء على الدستور سنة 2020 وبعدها التشريعيات، غير أنه من الصعب رصد احتمالات أو توقعات بخصوص مواقف الأحزاب التي قاطعت هذه المناسبات السياسية، من منطلق رفضها للمسار الدستوري الذي سارت فيه السلطة، بعد سقوط حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وتتريث الأحزاب في إصدار مواقف المشاركة أو المقاطعة إزاء الانتخابات، بوصفها قرارات تاريخية ولا تمر من دون أن تترتب عنها آثار سياسية مستقبلية على سمعة الحزب، فتصنف خطيئة وتلاحق الحزب طيلة مشواره وقد لا يغتفرها له المنخرطون فيه والمتعاطفون معه، أو تتحول إلى تشريف للتشكيلة ويزيد من هيلمانها. وفي ظل غياب مؤشرات كافية لاستشراف مواقف الأحزاب المقاطعة للاستحقاقات الماضية، تعتبر طبيعة الخطابات السياسية ونوعية المفردات المختارة في بياناتها، خلال الفترة التي تسبق الاستحقاقات، استدلالات ومعطيات لقياس اتجاه التشكيلة الحزبية، في انتظار الفصل في خيار المشاركة على مستوى مؤسسات الحزب.

وتأتي جبهة القوى الاشتراكية في طليعة الأحزاب التي لم تبد موقفها بعد، غير أنه بالنظر إلى الزيارة التي قادت قيادات منه إلى رئاسة الجمهورية وإلى طبيعة الخطاب السياسي لأمينه العام خلال الحوارات الصحفية، وتصريحات بعض قياداته، يتضح نسبيا بأن هناك استعدادا لتطبيع العلاقة مع الصندوق، دون التخلي عن "نزعة" المعارضة للسلطة وممارسة مراقبة نقدية عن آدائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن بين التصريحات التي تندرج في اتجاه المشاركة، ما كتبه القيادي البارز في حزب الراحل "الدا الحسين"، سمير بوعكوير، على صفحته بـ"فيسبوك" قائلا: "إن رفض المشاركة لن يكون أكثر ولا أقل من كونه تواطؤا مع المغامرين والمرتزقة الذين يريدون عزل منطقة القبائل أكثر لإدراجها على أجندات خارجية معادية للجزائر". وذكر بوعكوير بأنه يجب أن "تعلن جبهة القوى الاشتراكية على الفور مشاركتها في الانتخابات المحلية، يجب ألا تسمح قيادة جبهة القوى الاشتراكية بأن تملي الأقليات النشطة والطفولية سياسياً موقفها، أو تستسلم للحسابات الضيقة وغير المستقبلية كما كان الحال خلال الانتخابات التشريعية". وفيما يشبه محاكمة لدعاة الانفصال قال المتحدث، "يجب أن تظهر الشجاعة السياسية من أجل مواجهة، على وجه الخصوص في منطقة القبايل، الأصوليين وجميع الانفصاليين الذين يتقدمون متخفين وراء مصطلحات جذابة كـ"الحكم الذاتي"، "الفيدرالية" أو حتى "إعادة تأسيس الدولة". وهي عبارات أو مفردات يتشبع بها من يحمل فكرا انفصاليا ويحلم به في سكناته وحركاته.

وكجواب مسبق على انتقادات محتملة لأقدم حزب معارض في حالة مشاركته في المحليات، حث صاحب المنشور "الكوادر الوطنية داخل جبهة القوى الاشتراكية، الذين لديهم حس المسؤولية والذكاء السياسي الكافي، على التمييز بين النقد المشروع للسلطة السياسية والضمانات الضرورية للدولة الوطنية. وبالرغم من أن المنشور قدم المبررات السياسية لضرورة المشاركة، إلا أن هناك كتلة مؤثرة وقوية داخل الحزب لم تذعن للقيادة، وقاومت هذا التوجه بكل ما أوتوا من قوة وحضور، وبلغ بهم الأمر إلى التنقل إلى المقر المركزي للحزب في أعالي العاصمة والقيام بتطويقه لدفع مسؤولي الحزب للتراجع عن هذا الخيار، مهما كانت إيجابياته وتبريراته. أما حزب العمال الذي قاطع هو الآخر كل العمليات الانتخابية التي جرت بعد تنحي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، لم يفصل في خياراته إزاء المحليات، فهو، وفق ما ذكره القيادي جلول جودي، لـ"الخبر" أمس، ينتظر اجتماع أعضاء اللجنة المركزية غدا الجمعة، لطرح الموضوع للنقاش ثم اتخاذ القرار المناسب. وظلت هذه التشكيلة السياسية ذات الحضور الوطني، تقاطع الانتخابات بمختلف مستوياتها في السنوات الأخيرة، كتعبير عن معارضتها الراديكالية لنظام الحكم، ولو أن هناك اتجاهات داخل الحزب تفضل المشاركة في المحليات، بوصفها عملية تضمن لها حدا أدنى من التمثيل في المجالس المحلية والولائية. بدوره يتشبث حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، المرؤوس من قبل محسن بلعباس، بفكرة المقاطعة لأي مسار انتخابي تنظمه السلطة، ويتمترس في خياره هذا، بانعدام الأجواء السياسية الملائمة للمشاركة في هذه العملية السياسية، وغياب التوافق بين مختلف الكتل والأطراف السياسية حول مشروع انتقال ديمقراطي حقيقي، علاوة على تماهيه وانسجامه شبه الكلي مع شعارات ومطالب الحراك الداعية إلى التغيير الجذري.

م.ف.ع

المحليات المقبلة فرصة لاستكمال بناء المؤسسات

أبرزت أهمية الموعد الانتخابي.. أحزاب لـ "الحوار":

أجمع عدد من التشكيلات السياسية أن موعد المحليات يعد بمثابة استكمال لمسار الإصلاحات واستمرار في بناء مؤسسات الدولة، مؤكدين أن خطوة استدعاء الهيئة الناخبة وإعلان موعد المحليات من الرئيس كانت منتظرة.

وترى جل التشكيلات السياسية في حديثها للحوار أن أهمية هذه الاستحقاقات تتجلى بالنظر لارتباطها واحتكاك منتخبيها الدائم بالمواطن، مشددة في ذات السياق على ضرورة انتخاب هيئات محلية قادرة على مواجهة التحديات القادمة والتخلص من الممارسات القديمة البالية.

البناء: المحليات أعلى هرم في الانتخابات

وصف رئيس الهيئة الناخبة للمحليات بحركة البناء عبد الوهاب قلعي قرارات الرئيس بخصوص تنظيم المحليات بالإجراءات العادية، مؤكدا أنه استكمال لمسار التغيير والإصلاحات التي وعد بها الرئيس في حملته.

وأوضح قلعي في اتصال بيومية "الحوار"، أمس، أن: "المحليات القادمة تعتبر بمثابة هرم وأساس العمليات الانتخابية، والقاعدة الأهم للأحزاب السياسية، من أجل بناء مؤسسات ذات شعبية يسهر منتخبوها على تلبية تطلعات واحتياجات المواطنين، وتجسيد الثقة التي وضعها فيهم هؤلاء من خلال اختيارهم على رأس المجالس المحلية".

وأكد مسؤول الهيئة الناخبة بالحركة أن: "الخطوة التي أقرها الرئيس تأتي استكمالا لمسار الإصلاحات التي باشرها الرئيس بداية من تعديل الدستور، وذلك من خلال تجديد المجالس التي عرفت سابقا أنها مطعون في شرعيتها، واختيار مجالس في إطار شفاف ونزيه".

ومن جانبه أفاد قلعي أن "حركة البناء باشرت قبل أسابيع استعدادها لهذا الموعد الهام، وبعد إعلان الرئيس استدعاء الهيئة الناخبة سنعمل على تسريع وتيرة التحضيرات لنكون في مستوى هذا الموعد الانتخابي الهام".

لعرابي: المحليات تعزيز لانسجام الهيئات المنتخبة

ومن جانبه اعتبر المكلف بالإعلام لدى للتجمع الوطني الديمقراطي صافي لعرابي خطوة الرئيس منتظرة، في سبيل تعزيز انسجام الهيئات المنتخبة واستكمال مسار الإصلاحات.

وأوضح لعرابي، أمس، في اتصال ليومية "الحوار"، أمس، أن: "الأمر يتعلق بتكييف المجالس المحلية مع باقي المجالس المنتخبة في ظل التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات وكذا التعديل الدستوري، وهذا في سبيل تجسيد التغيير الذي تصبو إليه الدولة".

وأكد مسؤول الإعلام بـ "الأرندي" أن "المحليات القادمة أهم موعد، كون المنتخب المحلي على احتكاك مباشر مع المواطن، والذي يعتبر الحلقة الأقوى في التركيبة المجتمعية، على أمل أن تكون لنا مجالس محلية تصغي للمواطن وتستمع لانشغالاته وتعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، بالنظر إلى الواقع وآثار الأزمات الأخيرة التي عاشها البلد".

وفي ذات السياق أفاد صافي لعرابي أن "الأرندي شرع في التحضيرات منذ إعلان نتائج التشريعيات، قام بتنصيب الهيئات المحلية للتحضير المحكم لهذا الموعد على أمل أن يكون لنا منتخبون محليون قادرين على مواجهة التحديات".

حمدادوش: موعد مهم للأحزاب

ومن جهته أكد المكلف بالإعلام لحركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش أن الحركة على جاهزية لهذا الاستحقاق، واصفة اختيار الرئيس لهذا الموعد بغير المفاجئ والمتوقع قبل نهاية السنة.

وقال حمدادوش في حديثه ليومية "الحوار"، أمس إن: "الحركة كحزب سياسي من الطبيعي أن تتفاعل إيجابيا مع الاستحقاقات الانتخابية، وخاصة المحلية لأهميتها، ولارتباطها بالشأن المحلي، وتعبر عن التواجد والتجذر والتخندق مع الشعب في اهتمامه بالتنمية المحلية"..

تجدر الإشارة أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وقع مرسوما رئاسيا لاستدعاء الهيئة الناخبة، على أن يتم إجراء الانتخابات المحلية المسبقة في 27 نوفمبر المقبل، في حين المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ستنطلق من 5 إلى 15 سبتمبر الشهر القادم.

عبد الرؤوف.ح

اقتراع 27 نوفمبر 2021:

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تدعو المواطنين إلى تسجيل انفسهم في القوائم الانتخابية

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها أمس الأربعاء، المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لاسيما البالغين من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع (27 نوفمبر 2021)، الى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية اقامتهم.

وتنهي السلطة الى علم المواطنات والمواطنين أن «فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تفتتح من يوم 5 سبتمبر 2021 الى غاية يوم 15 سبتمبر 2021، وهذا تبعا لإمضاء المرسوم الرئاسي المحدد لتاريخ استدعاء الهيئة الناخبة ليوم27 نوفمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية».

ولهذا الغرض -- يضيف البيان-- يتعين على «المواطنات والمواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لا سيما البالغين ثمانية عشر (18) سنة كاملة يوم الاقتراع، أي يوم 27 نوفمبر 2021، تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية اقامتهم والتي تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات».

وأشار ذات المصدر الى أنه يتعين على «الناخبات والناخبين الذين غيروا مقر اقامتهم ان يتقربوا من اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مقر الإقامة الجديدة من أجل إعادة تسجيلهم، ويجب أن يرفق طلب التسجيل بوثيقة تثبت هوية المعني وأخرى تثبت اقامته».

وأوضحت السلطة أن مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية «تبقى مفتوحة كل أيام الأسبوع من الساعة التاسعة (9) صباحا الى غاية الرابعة ونصف (16:30) مساء ما عدا يوم الجمعة».

وبالنسبة للمواطنات والمواطنين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية، أشار البيان الى أنه «يمكنهم أن يطلبوا تسجيلهم في القائمة الانتخابية لإحدى البلديات الآتية: بلدية مسقط رأس المعني، بلدية آخر موطن للمعني، بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني، وذلك طبقا لأحكام المادة 57 من الامر 24-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات».

الانتخابات المحلية المسبقة:

لبنة هامة في مسار بناء جزائر جديدة

أوفى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، من خلال استدعائه للهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المحلية المسبقة المقررة يوم 27 نوفمبر القادم، بوعوده في استكمال بناء مؤسسات الدولة. وبالفعل، وقع رئيس الجمهورية يوم 28 أغسطس الماضي، مرسوما رئاسيا يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية يوم 27 نوفمبر المقبل و الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية خلال الفترة الممتدة من 5 الى 15 سبتمبر 2021 . و يشكل الاقتراع القادم الذي يأتي أشهرا قليلة بعد الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 يونيو الماضي التي أفضت الى تدشين العهدة التشريعية التاسعة أي سنة قبل نهاية عهدة المجلس الشعبي الوطني لبنة جديدة في مسار بناء جزائر ديمقراطية تكون أقرب الى المواطن. و قد أعلن الرئيس تبون أن الانتخابات التشريعية «تشكل اللبنة الثانية ضمن مسار التغيير و بناء جزائر جديدة تكون اقرب الى المواطن مما مضى» في انتظار اجراء الانتخابات المحلية البلدية والولائية التي تعتبر «آخر لبنة» ضمن هذا المسار. و سيسمح استكمال المسار الانتخابي من خلال تجديد هذه المجالس ب «استعادة الثقة» بين المواطنين و ممثليهم و «تصحيح الاختلالات» المسجلة في المجالس المحلية خلال السنوات الأخيرة حسب الملاحظين السياسيين. و سيسجل يوم 27 نوفمبر القادم «مرحلة حاسمة» لاستكمال عملية تجديد مؤسسات الدولة مما سيسمح ب «الانتقال الى شأن آخر من خلال تكريس جهودنا لتحقيق تنمية محلية حقيقية» حسب الملاحظين مضيفا أن قرار تنظيم انتخابات مسبقة من أجل تجديد مؤسسات الدولة جاء للرد على مطالب حراك الـ22 فبراير 2019 .

×× المضي نحو الحوكمة الجيدة في هذا السياق، أشاد مكتب مجلس الأمة غداة استدعاء الهيئة الناخبة ب «خارطة الطريق التي انتهجها الرئيس تبون لإرساء اسس الجمهورية الجديدة لاستكمال بناء الدولة والمؤسسات الدستورية» داعيا بهذه المناسبة الفاعلين الوطنيين إلى «التحلي بالمرونة السياسية والمواطناتية حتى يتسنى لها المشاركة الفاعلة في بناء مستقبل ديمقراطي». و تندرج جميع نشاطات تجديد مؤسسات الدولة في اطار مسار الاصلاحات العميقة التي بادر بها السيد تبون منذ انتخابه رئيسا للجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019 و التي تتمثل في اعداد دستور جديد الذي نادى به الشعب الجزائري خلال استفتاء الفاتح نوفمبر 2020. و نجد ضمن الاعمال المندرجة في اطار الاصلاحات المباشر فيها المصادقة يوم 30 أغسطس 2021 من طرف مجلس الوزراء على مشروع الأمر المعدل لبعض أحكام قانون البلديات قصد ضمان انسجامها مع نظام الانتخابات الجديد في جوانبه المتعلقة برئيس المجلس الشعبي البلدي و مساعديه.

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

تحسبا لمحليات 27 نوفمبر 2021

انطلاق المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية في 5 سبتمبر

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لاسيما البالغين من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع (27 نوفمبر 2021)، إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم.

وفي بيان لها، أنهت السلطة إلى علم المواطنات والمواطنين أن "فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تفتتح من يوم 5 سبتمبر 2021 إلى غاية يوم 15 سبتمبر 2021، وهذا تبعا لإمضاء المرسوم الرئاسي المحدد لتاريخ استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 27 نوفمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية".

ولهذا الغرض - يضيف البيان- يتعين على "المواطنات والمواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لا سيما البالغين ثمانية عشر (18) سنة كاملة يوم الاقتراع، أي يوم 27 نوفمبر 2021، تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم والتي تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات".

وأشار ذات المصدر إلى أنه يتعين على "الناخبات والناخبين الذين غيروا مقر إقامتهم أن يتقربوا من اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مقر الإقامة الجديدة من أجل إعادة تسجيلهم، ويجب أن يرفق طلب التسجيل بوثيقة تثبت هوية المعني وأخرى تثبت إقامته".

وأوضحت السلطة أن مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية "تبقى مفتوحة كل أيام الأسبوع من الساعة التاسعة (9) صباحا إلى غاية الرابعة ونصف (16:30) مساء ما عدا يوم الجمعة". وبالنسبة للمواطنات والمواطنين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية، أشار البيان إلى أنه "يمكنهم أن يطلبوا تسجيلهم في القائمة الانتخابية لإحدى البلديات الآتية: بلدية مسقط رأس المعني، بلدية آخر موطن للمعني، بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني، وذلك طبقا لأحكام المادة 57 من الأمر 24-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات".

ق.و

استعدادا لمحليات 27 نوفمبر

شرفي يستدعي المندوبين المحليين لسلطة الانتخابات

شرعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تعبئة أعضاء امتداداتها المحلية، وذلك عقب استدعاء رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الهيئة الناخبة ليوم 27 نوفمبر 2021، لتجديد أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية. وتشرع الامتدادات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في علمها، مع بداية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، التي تنطلق يوم 5 سبتمبر وتنتهي يوم 15 من الشهر نفسه وهي المرحلة الأولى في المسار الانتخابي الذي تشرف عليه سلطة الانتخابات، حيث يتم تطهير الهيئة الناخبة الذي كان أحد الهواجس التي تؤرق المتنافسين، خصوصا أحزاب المعارضة. وأعلن رئيس سلطة الانتخابات محمد شرفي في المواعيد الانتخابية الثلاثة التي جرت تحت سلطة الانتخابات شطب آلاف الأسماء في المراجعة الانتخابية. وحسب ما ينص عليه قانون الانتخابات، فإن اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، تتكون من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا، رئيسا، وثلاثة (3) مواطنين من البلدية تختارهم المندوبية الولائية للسلطة المستقلة من بين الناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية للبلدية المعنية. وتوضع تحت تصرف ورقابة اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، أمانة دائمة يديرها موظف بلدي يتمتع بالخبرة والكفاءة والحياد. وتجتمع اللجنة بناء على استدعاء من رئيسها. وتحدد قواعد سير اللجنة ومقرها بقرار من رئيس السلطة المستقلة. وتقوم السلطة المستقلة بتحديد القائمة الاسمية لأعضاء لجنة مراجعة القوائم الانتخابية، بموجب قرار من رئيسها ينشر بكل وسيلة مناسبة ومؤكدة. ويجد محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، نفسه أمام حتمية استدراك الاختلالات التي سجلت خلال التشريعيات الماضية، أبرزها بطئ السلطة في مواكبة الحدث، ناهيك عن معالجة بعض الاختلالات المتعلقة بمهام ومسؤولية المنسق الولائي، الأمر الذي قد يدفعه لإجراء حركة في سلك المنسقين. مع العلم أنه سبق وأن أجرى حركة أسابيع قليلة قبل استدعاء الهيئة الناخبة، شملت تغييرات على مستوى 8 ولايات تتعلق بولايات بشار، سطيف، معسكر، برج بوعريريج، تندوف، تيبازة، ميلة وعين تيموشنت.

عبد الله نادور

القيادي في الأفافاس سمير بوعكوير

المشاركة في المحليات القادمة لقطع الطريق أمام المغامرين

حذر مستشار الأمين الوطني الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية، سمير بوعكوير، من تخلف جبهة القوى الاشتراكية، عن المشاركة في المحليات القادمة، المزمع إجراؤها بتاريخ 27 نوفمبر القادم، وقال إنه "يجب أن تعلن جبهة القوى الاشتراكية على الفور مشاركتها في الانتخابات المحلية". وأضاف بوعكوير عبر صفحته الفايسبوكية قائلا "يجب ألا تسمح قيادة جبهة القوى الاشتراكية بأن تملي موقفها مرة أخرى من قبل الأقليات النشطة والطفولية سياسيا، أو الاستسلام لحسابات الآلة الصغيرة الغبية دون مستقبل كما كان الحال خلال الانتخابات التشريعية". وقال "يجب أن تظهر الشجاعة السياسية من أجل المواجهة، على وجه الخصوص في منطقة القبائل"، لمقارعة من أسماهم "الأصوليين وجميع الانفصاليين الذين يفرضون علانية أنفسهم على هذا النحو أو الذين يتقدمون متخفين وراء موضوعات جذابة مثل (الوضع الخاص)، (الحكم الذاتي)، (الفيدرالية) أو حتى (إعادة تأسيس الدولة)". وناشد بوعكوير "الكوادر الوطنية" داخل جبهة القوى الاشتراكية الذين لديهم "حس المسؤولية والذكاء السياسي الكافي للتمييز بين النقد المشروع للسلطة السياسية والضمانات الضرورية للدولة الوطنية". واعتبر بوعكوير وبصريح العبارة أن "رفض المشاركة لن يكون أكثر ولا أقل من أن يصبح شريكًا للمغامرين والمرتزقة الذين يريدون عزل القبائل أكثر من أجل وضعها في أجندات خارجية معادية للجزائر". من جهة أخرى، أبدى القيادي في الأفافاس، رفضه لوجود راية منافسة للراية الوطنية، في إشارة منه إلى ما يسمى "الراية الأمازيغية"، معتبرا أنها صممت بهدف "دفن جزائر نوفمبر والصوام" و"إيقاظ شياطين القبلية والعرقية القديمة"، كما وجه بوعكوير نداء لقيادة "الأفافاس" بضرورة المشاركة في المحليات القادمة، معتبرا عدم المشاركة بمثابة "عزل منطقة القبائل". وضرب بوعكوير أنصار "الراية الأمازيغية" في مقتل، المصممة من قبل الأكاديمية الأمازيغية في فرنسا ومن طرف "جاك بينيت وفرضها المؤتمر الأمازيغي العالمي المشبوه"، معتبرا هذه الراية المزعومة كـ«حصان طروادة للقوى العالمية النيوليبرالية". كما اعتبر بوعكوير الترويج لأطروحة "ثامازغا" أو "بلاد القبائل الكبرى" بأنها فكرة "منافية للجزائر والدولة الأمة"، موضحا وهو يخاطب أنصار هذه الأفكار قائلا "أنا أمازيغي جزائري، أي رجل حر. وأمازيغي أصيل، من نسل يوغرطة، لا يمكنه، تحت أي ظرف وتحت أي ذريعة، أن يكون شريكًا لمن يريدون دفن الجزائر الحديثة، نوفمبر والصوام وإنعاش شياطين القبلية والعرقية القديمة".

عبد الله نادور

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

L'ANIE APPELLE LES CITOYENS À S'INSCRIRE SUR LES LISTES ÉLECTORALES

LES BUREAUX COMMUNAUX OUVERTS TOUS LES JOURS DE LA SEMAINE

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a appelé, hier dans un communiqué, les citoyens non inscrits sur les listes électorales, notamment ceux âgés de 18 ans au jour du scrutin (le 27 novembre 2021), à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence. L'ANIE informe les citoyennes et citoyens que «la période de révision exceptionnelle des listes électorales s'ouvrira du 5 septembre 2021 au 15 septembre 2021, suite à la signature du décret présidentiel fixant la date de la convocation du corps électoral au 27 novembre 2021 pour élire les membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW).

A cet effet, ajoute le communiqué, «les citoyens non inscrits sur les listes électorales, notamment ceux ayant dix-huit (18) ans révolus le jour du scrutin, soit le 27 novembre 2021, doivent s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence, placée sous l'autorité de l'ANIE».

«Les électeurs ayant changé de lieu de résidence doivent se rapprocher de la commission communale de révision des listes électorales de la nouvelle résidence pour leur réinscription, et la demande d'inscription doit être accompagnée d'un document prouvant l'identité de la personne concernée et un autre document attestant de sa résidence», a souligné la même source.

L'ANIE précise que les bureaux de la commission communale de révision des listes électorales «restent ouverts tous les jours de la semaine de neuf (9) heures du matin jusqu'à 16h30, sauf les vendredis». Quant aux citoyennes et citoyens résidant à l'étranger et immatriculés auprès des représentations diplomatiques et consulaires algériennes, «ils peuvent demander leur inscription sur la liste électorale pour l'une des communes suivantes: la commune de naissance de l'intéressé, la commune du dernier domicile de l'intéressé, la commune de naissance d'un des descendants de l'intéressé, conformément aux dispositions de l'article 57 de l'ordonnance 24-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral». **APS**

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES

Le dilemme des démocrates

LA JOUTE des locales prochaines doit faire en sorte que les démocrates revoient leur copie et se rappellent des fondamentaux de la République et ses préalables.

HOCINE NEFFAH

L'enjeu des élections locales dépasse la démarche électoraliste telle qu'elle se présente comme chaque joute électorale.

Il s'agit d'un événement prépondérant et déterminant dans l'histoire politique du pays. C'est l'enjeu d'une étape historique qui coupera court avec les menaces et les tentatives de la mise en ruine de l'Etat national et de son entité.

Cette étape décisive de la vie politique du pays et du peuple algérien intervient dans une conjoncture caractérisée par des attaques contre le pays, sa souveraineté et sa cohésion nationales. C'est dire que l'implication dans les élections locales prochaines relève d'un engagement national en rapport avec le contexte délicat et sensible que traverse le pays à l'aune des grandes manipulations et chantages feutrés des forces occultes et leurs mentors de l'étranger.

Les démocrates qui se disent concernés par la stabilité du pays et de la sauvegarde de l'Etat national, sont aujourd'hui interpellés pour s'exprimer sans ambages quant à leur adhésion dans ce processus salvateur. Le maintien du statu quo en favorisant le climat délétère et le jeu scabreux du pourrissement et de l'impasse ne peut qu'exacerber la situation et la transformer en une crise sans issue.

Les partis de la mouvance démocratique doivent se définir

La participation à la joute des locales donnera plus de socle à l'Etat et ses institutions et épargnera au pays de se retrouver dans une situation de tiraillements et d'ambivalences susceptibles d'envenimer la conjoncture politique et ses soubassements au plan sécuritaire et stratégique.

La phase ultime des locales prochaines est une sorte de gage en perspective de couper la route aux aventuriers qui visent l'affaiblissement et la déstabilisation de l'Etat et de sa Sécurité nationale.

L'opposition qui se définit comme étant à caractère national se reconnaissant dans l'optique algérienne est sollicitée pour exprimer sa volonté d'adhérer au processus déterminant consistant à barrer la route à ceux qui veulent jouer les trouble-fêtes et saborder le parachèvement de l'édifice institutionnel en cours.

La classe politique est face à sa responsabilité historique, surtout la frange qui se dit « démocratique », elle est doublement interpellée de par les positions historiques en rapport avec l'Etat républicain et le projet de société tant défendu par cette mouvance consistant à asseoir les jalons d'une République algérienne moderne, démocratique et plurielle.

Il est temps que la mouvance démocratique se démarque une fois pour toutes du jeu dangereux en favorisant des solutions qui alimenteront la dispersion des rangs et la division sur fond d'approches nihilistes et communautaristes. La joute des locales prochaines doit faire en sorte que les démocrates revoient leur copie et se rappellent des fondamentaux de la République et ses préalables. L'heure est à la démarcation politique et idéologique sur la question de la sauvegarde d'un processus politique foncièrement national et rassembleur dans le cadre d'une Algérie unie et soudée.

Les démocrates qui ont fait le jeu des islamo-conservateurs sont obligés de se déterminer. L'histoire ne pardonne pas, et elle retient les errements et les faux pas des forces politiques qui se positionnent en porte-à-faux par rapport aux principes et à la ligne directrice qui fondent leur matrice doctrinale.

La rupture est devenue une exigence pour ce qui reste comme démocrates qui sont convaincus de la démarche nationale et patriotique.

L'étape est cruciale, l'enjeu est décisif, le pays doit parachever son processus, c'est inéluctable.

Il reste que les forces qui prêchent la modernité, la démocratie et la justice sociale, doivent se définir par rapport à cette nouvelle donne et de ne plus recourir à des semblants d'alternatives dont les tenants et les aboutissants sont aux antipodes de l'Algérie souveraine, unie et indépendante.

H.N

Le Soir d'Algérie

Que décideront le RCD et le FFS ?

Le RCD et le FFS, deux partis fortement implantés en Kabylie, sont face à une question lancinante : faut-il boycotter les élections locales du 27 novembre prochain au nom de la constance des positions après le boycott de la présidentielle du 12 décembre 2019, du référendum sur la Constitution du 1er novembre 2020 et des législatives du 12 juin 2021, au risque de parachever leur sortie de la vie institutionnelle ? Ou faut-il y prendre part afin de préserver leur présence dans les assemblées élues, surtout avec toutes les spécificités que représentent les élections locales qui peuvent constituer l'argumentaire en faveur de la participation ?

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Aucun responsable des deux partis n'est en mesure de répondre à ces questions, tant que la décision, contrairement aux autres partis, ne se prend pas de manière unilatérale par un dirigeant ou un groupe de cadres quel que soit leur rang.

Il faut donc attendre la tenue des conseils nationaux des deux partis, dans les prochaines semaines, avant de prendre connaissance des positions officielles des deux formations du camp démocratique.

Cependant, l'enjeu est de taille. Les deux partis sont fortement impliqués en Kabylie qui a massivement boycotté les trois derniers rendez-vous électoraux avec un taux de participation inférieur à 1%.

Si les deux partis poursuivent leur logique de boycott, ils auraient achevé, le 27 novembre, leur sortie définitive de la vie institutionnelle du pays.

Un pari très risqué. S'ils participent, ils sauveront leur présence dans les assemblées locales élues, mais risquent de rompre cette «constance» des positions qui a poussé le RCD et le FFS à bouder toutes les initiatives du pouvoir. Mais la spécificité des élections locales et la proximité des élus avec les électeurs, contrairement à l'Assemblée populaire nationale, peuvent jouer en faveur du choix de la participation qui a toutes les chances de l'emporter. En tout cas, des débats houleux sont attendus au sein des instances de décision des deux partis dans les prochaines semaines.

Le RCD a signé, hier, le communiqué du PAD qui a dénoncé l'entêtement du pouvoir à organiser des élections, mais cette position ne signifie pas la non-participation dont seul le conseil national est habilité à trancher.

Le FFS aussi doit attendre la réunion de son conseil national pour trancher, mais des voix s'élèvent déjà pour appeler à la participation.

C'est le cas de Samir Bouakouir, conseiller du premier secrétaire du parti, qui appelle la direction nationale à annoncer la participation sans attendre la décision du conseil national.

«Le FFS devrait annoncer sans attendre sa participation aux élections locales. La direction du FFS ne doit pas se laisser dicter une fois de plus sa position par des minorités agissantes, politiquement infantiles, ou céder aux stupides petits calculs d'appareil sans lendemain, comme ce fut le cas lors des législatives», a-t-il écrit sur sa page Facebook.

Mais pour la direction du parti, il n'est pas question de violer les prérogatives des instances souveraines. «Le FFS tiendra une session extraordinaire de son conseil national dans les prochains jours. Notre parti profitera de cette importante rencontre, afin d'entamer les débats sur le sujet des élections locales décidées par le pouvoir. Nous aurons donc l'opportunité et la responsabilité de décortiquer objectivement le contexte politique, social et régional qui entoure cette joute électorale.

Les membres du conseil national du parti vont, comme de coutume, mettre en relief les avantages et les inconvénients de toutes les options qui s'offrent à nous», a indiqué Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du FFS.

Contacté par nos soins, M. Belahcel a affirmé que le parti prendra en considération les dernières évolutions, notamment celles liées au fléau du séparatisme et les incidences dangereuses qui peuvent découler des logiques des ultras de tous bords.

«En tout état de cause, le FFS fera connaître sa position définitive au sujet de ces élections locales au moment opportun et après un long et large débat au sein de ses instances souveraines et habilitées», a-t-il précisé.

K. A.